فضحت أقوال رابين بعد يومين فقط على اطلاقها، فنشرت حواراً أُجري مع جندي اسرائيلي عمل في قطاع غزة خلال أحداث كانون الثاني (يناير) وصف خلاله تصرفات الجنود الذين تلقوا الأوامر بتنفيذ سياسة العصا، فقال ان الجنود اخرجوا شباناً من بيوتهم واجبروهم على الوقوف ووجوههم الى الحائط، وضربوهم بالهراوات، ونقلوهم معصوبي العيون، موثوقي الأيدي، الى ساحة تجمّع؛ وهناك ضربوهم بشدة الى درجة أثارت الخلاف بين الجنود أنفسهم. وذكرت «حداشوت» ان عشرات الفلسطينيين ضربوا، بعد ان انتزعوا من بيوتهم، مع انهم لم يشاركوا في التظاهرات (**المصدر نفسه**).

وجاء في شهادة أدلى بها المواطن الفلسطيني عبدالباسط حمدان (٢٥ سنة)، وهو صاحب محل مفروشات في رام الله، قوله: «كنت أمام مخزني عندما هوجم عدد من الجنود الاسرائيليين بالحجارة، من قبل متظاهرين. أقفلت المخزن، فوراً، وهربت؛ لكن الجنود ادركوني وأمسكوا بي، واقتادوني، بعد ان ربطوا يدي، الى الساحة الكبرى في المدينة، التي وصلتها بعد ان كسر الجنود عصيّ عدة على ظهري» (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وأثارت احدى عمليات الضرب فضيحة في الأوساط السياسية الرسمية حين علم ان عدداً من الجنود ضربوا، بصورة منتظمة، محتجزين فلسطينيين في رام الله، وان آثار دماء ظهرت، بعد العملية، على حائط في ميدان المنارة في رام الله. واضطر اسحق رابين الى الانتقال الى مكان العملية برفقة رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، وقائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، عميرام متسنياع، ورئيس الادارة المدنية في غزة، شيكا ايرز، ومنسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن. واعترف قائد وحدة غولاني، العاملة هناك، للجميع، بأن وجود الدم على الحائط يعود الى وضع أحد الشبان، ممن سبق احتجازهم وضربهم، رأسه على الحائط. وأضاف: «كان الضرب بالهراوات مسموحاً به على الدوام كأسلوب لاجبار الناس على الخضوع، غير ان بعض الجنود أساءوا فهمه، عندما أعلن عنه كسياسة رسمية» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/٢٧).

تطوّر الأشكال التنظيمية

بعد شهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت تظهر على سطح الأحداث بعض السمات التنظيمية للقوى المحرّكة لها. وتجلّى ذلك في البيانات والمنشورات التي وزّعت في مناطق مختلفة في الضفة والقطاع، وحملت توقيعات اللجان الشعبية في هذه المناطق. وكشفت مصادر صحفية عن ان اللجان الشعبية ضمّت «كمّاً مختلفاً من فصائل م.ت.ف. والشيوعيين والمسلمين المتشددين» (جون بارنيس، «اسرائيل سدّت الطريق على الحوار السياسي»، **القبس**، ٢٣ ـ ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وسرعان ما تطورت الأشكال التنظيمية للانتفاضة مع تطور الأحداث. وباصدار البيان الرقم ٢، الذي وزّع في المناطق المحتلة بتاريخ ١٠ و ١٩٨٨/١/١١، تكون الانتفاضة قد خطت خطوة تنظيمية متقدمة، اذ «ينبىء البيان عن تشكيل ' القيادة الوطنية الموحّدة لتصعيد الانتفاضة' ، ويحدد، بشكل دقيق، الشعارات الملموسة أمام الشعب». وهذا يعني انه قد تم سد الثغرات التنظيمية التي كانت قائمة في المراحل الاولى للانتفاضة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢٤٥/١٣٢٠، ١٧ ـ ١٩٨٨/١/٢٣).

وحدد البيان الذي وزع تحت اسم «نداء رقم ٢» مطالب الانتفاضة في النقاط التالية:

«○ تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية و[اجلاء] الارهابي [اريئيل] شارون من القدس القديمة.

«○ وقف سياسة ' القبضة الحديدية' ، والغاء العمل بقوانين الطوارىء، بما في ذلك الغاء كافة قرارات الابعاد فوراً.

«○ سحب الجيش [الاسرائيلي] من المدن والقرى والمخيمات، ومنع أعمال الاستفزاز، ووقف اطلاق الرصاص على أبناء شعبنا العزّل.

«○ حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعيّنة من [قبل] سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس